

العلوم الاجتماعية في جامعة القاهرة قبل شباط/فبراير 2011 وبعده: تمثيلات وإدراكات متغيرة للحرية الأكاديمية

جوناثان كرينر (*)

المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت.

ترجمة: منير السعيداني

مقدمة

هذا المقال نتاج بحث جماعي تم إجراؤه في ما بين أيار/مايو- نيسان/أبريل 2012 وتموز - يوليو 2015 عنوانه «التأثير والتأثر محلياً وإقليمياً ودولياً في العلوم الاجتماعية في الجامعات المصرية واللبنانية». لقد رغبت في أن ننظر في الفرص والإكراهات التي تلاقي النشاط الأكاديمي التي يعيشها الباحثون الاجتماعيون ويتخيلونها في عينة من الجامعات المصرية واللبنانية، وفي الكيفية التي بها تغيرت بأثر من التغيرات السياسية التي عرفت، على التوالي، باسم الربيع العربي وثورة الأرز أو انتفاضة الاستقلال.

لقد كررت التقارير والتحليل التي تناولت ما يسمى «الربيع العربي» القول إن الطبقة الوسطى متنامية التعليم الأكاديمي في البلدان العربية هي التي وهبت الطليعة لحركات التغيير السياسي (Barbin, 2011; Kohstall, 2011; Seth, 2015). وقد تكون نسبة البطالة العالية في صفوف الأكاديميين على الأخص (Galal, 2008: 212 - 213) وخدمات التشبيك والإعلام الإلكترونيين (Wheeler, 2005) ساهمت في بعث روح معارضة في صفوف هذا القسم من المجتمع. على أن المدى الذي بلغته القدرة القيادية لدى طلاب الجامعات وأساتذتها ليس واضحاً (Hoffmann and Jamal 2012; Kohstall, 2014). لقد تساءلنا عن الآثار التي خلفتها الثورة في الحياة الأكاديمية قائلين: هل كانت الفرص والإكراهات الواقعة على العمل الأكاديمي تعيد تشكيل المجموعات بطريقة تسمح بظهور بنية فُرص ما يُعتمد عليه؟ ما الأفكار التي يحملها أعضاء هيئة التدريس حول مثل هذه البنية وما الكيفية التي بها تتغير أنماط استقلالهم الفردي في علاقة بأنماط استقلال مؤسساتهم؟⁽¹⁾.

(*) البريد الإلكتروني:

kriener@orient-institut.org.

(1) حاجج مولر بولينغ (Müller-Böling, 2000: 35-78) بأن استقلالية مؤسسة ما لا تتواءم بالتناسب مع استقلالية الأفراد المكونين لها، بل أحياناً تتعاكس معها.

وكانت مجالات الحياة الأكاديمية التي بحثنا فيها هي» التدريس والبحث وفرص المشاركة في صناعة القرار وكذا فرص تمويل الأنشطة البحثية. بما توصلنا إليه من نتائج، نأمل في المساهمة في رسم مشهد تغير فرص التعاون ومنابع كلا السعيين الفردي والمؤسسي نحو الخبرة في المنطقة العربية.

على أثر التطويرات التي وضعها باحثون من جامعة عين شمس، وجامعة بوخوم (ألمانيا) والمعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، قُدم تصميم البحث إلى مؤسسة فولكسفاغن خلال شهر تموز/يوليو 2011 استناداً إلى طلب تقديم عروض أصدرته المؤسسة خلال شهر حزيران/يونيو من تلك السنة، في ردة فعل على الربيع العربي. على أن فكرة بعث مشروع يهتم بالفرص والإكراهات التي يلاقيها الباحثون الاجتماعيون في الجامعات العربية تحت أثر عوامل مختلفة أكثر قدماً من الربيع العربي، وإن لم تستشرف مثل هذا المدى الذي كان قد بلغه التغير السياسي في بداية سنة 2011.

وإذا ألقينا نظرة على مشروعنا بعد انتهائه فيتبين أن إدراك أعضاء فريقنا للتغير المفاجئ بالمنظور الذي يبين الثورات في أربعة بلدان عربية أنه ضروري كان يختلف بيننا بعض الشيء: لقد كان القصد من مقارنة الفرص والإكراهات الفردية على أنها مختلفة عن الاستقلالية المؤسسية هو توسيع مجال تركيز البحث إلى ما يتجاوز الحرية الأكاديمية بوصفها مفهوماً قانونياً، اكتسب أفقاً جديداً مع أفاق عولمة المعرفة. ولكن، وعلى نحو مفاجئ، اكتسب مفهوم الحرية الأكاديمية في معناه الأكثر تداولاً في الاستعمال ضمن النسيج الوطني للعلاقات دول - مجتمع راهنية في صفوف أعضاء فريقنا المصريين، وبداهةً، في صفوف الباحثين المصريين الذين صاروا مُخاطبيننا. صار التدخل في الحرية الأكاديمية من قبل الدولة والفاعلين الدينيين أكثر المواضيع بروزاً في المحادثات التي أجريناها مع أعضاء هيئة التدريس في جميع كليات عيّننا الأربع، فضلاً عن علاقات الأساتذة - الطلاب، التي برزت هي أيضاً في كل محادثاتنا مع أعضاء هيئة التدريس.

كان ثمة تغيير آخر مس بأثره فريق عملنا والجماعة العلمية سواء بسواء، وهو التصاعد الفجائي المذهل في الطلب على الباحثين الاجتماعيين من قبل الميديا الأكاديمية والشعبية والوكالات الإخبارية في مصر وعلى الصعيد الدولي (Abaza, 2011: 9-26). وكذا من قبل عدد كبير من الأحزاب والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي كانت بصدد التكوّن في كل أرجاء مصر. سوف يتم التعرض لأثر ذلك في موضوع البحث لاحقاً (في الفقرة الثانية). وقد تمثل ذلك الأثر في فريقنا البحثي بكون المحققين المصريين قد أنهوا كل العمل الميداني في مصر تقريباً ولكن انشغالاتهم ضمن الحركية النضالية وكذا ضمن التزامات أكاديمية لاحقة منعهم من المساهمة في تحليل المعطيات وتحويلها إلى أدب قابل للنشر.

لهذه الأسباب، وبفعل العديد من فترات الغلق الذي أصاب الحرم الجامعية، امتد تجميع المعطيات على فترات عديدة شديدة الاختلاف على طول حقبة ما بعد 2011، فخلال ربيع 2012 كان أحد أعضاء فريقنا المصريين قد أنهى تجميع المعطيات في كل من جامعة 6 أكتوبر والجامعة الأمريكية بالقاهرة. وخلال الفترة الممتدة من ربيع 2012 إلى خريفها،

أجرى زميل مصري آخر محادثات مع عضو هيئة تدريس متقدم في السن وعضو هيئة تدريس شاب يدرّسان في جامعة القاهرة. وأجريت - بدوري - العديد من المقابلات مع أعضاء هيئة تدريس من الشباب في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة (ك ا ق ع س) على هامش المؤتمر الافتتاحي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية الذي انعقد في بيروت سنة 2013. وأجرى بحث ميداني مع طلاب جامعة القاهرة خلال أواخر شهر نوفمبر من سنة 2014⁽²⁾ من قبل عضو مصري ثالث في الفريق كان في الأثناء قد عوض الإثنين الأولين. وقد أجريت الاتصالات مع المخاطبين من خلال العلاقات الأكاديمية التي كانت لدى كل باحث، والتي كان البعض منها قد تنامى على امتداد حقبة طويلة من النشاط الأكاديمي وأحياناً الحركي النضالي (في جامعة القاهرة) فيما كان بعضها الآخر قد نَجَمَ عن فترات أكثر قِصراً من العمل ضمن ذات القسم أو المشروع (جامعة 6 أكتوبر والجامعة الأمريكية بالقاهرة) أو عن مجرد لقاء خلال مؤتمر «أكاديميو ك ا ق ع س الشباب».

اخترنا اختصاصي علوم اجتماعية لعينتنا، هما العلوم السياسية وعلوم التربية، على اعتبار أن للمحيط السياسي ولاتساع الحرية الأكاديمية صلة ضيقة لهما. فضلاً عن ذلك، هما موجودان في أغلب الجامعات التي كانت من ضمن حقل البحث في مشروعنا، بما في ذلك الخاصة منها. كانت أدوات البحث استجوابات نصف موجهة، وأخرى سرديّة أجريت مع العديد من أعضاء هيئات التدريس وتحقيقات مع الطلبة تثثم من الخريجين، وأغلبهم من طلاب الماجستير. خلال الاستجوابات، كان أعضاء هيئات التدريس في أقسام العلوم السياسية وعلوم التربية الموجودين ضمن عينة البحث يُسألون عن التغيرات التي شهدها خلال وجودهم في المؤسسة. في الحالات التي تنكشف فيها المحادثة عن عدم تغطيتها واحداً من مواضيع التدريس والبحث والتمويل وصناعة القرارات، كان الموضوع المُفْلَ محلّ سؤال إضافي. وأجريت التحقيقات مع الطلاب بفضل استبيانات صُممت خصيصاً للدراسة. وقد شملت أسئلة الاستبيان المتعلقة بقسم الدراسة الذي نعرضه في هذا المقال بممارسات التدريس والإشراف التي عاينها الطلاب لدى أساتذتهم.

يركز هذا المقال على جامعة القاهرة. وتتمثل عينتنا بعضوي هيئة تدريس في علوم التربية وخمسة في العلوم السياسية. ومن الوجدتين، عينت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (ك ا ق ع س) ومعهد الدراسات والبحوث التربوية (م د ب ت)، اخترنا أساتذة متقدمين في السن وأعضاء هيئة تدريس شبان. وقد أنهى كبار أعضاء هيئة التدريس رسائلهم لنيل الدكتوراه منذ أكثر من 15 سنة.

(2) وقد رأينا أنها صالحة كذلك بالنسبة إلى الفترة من شباط/فبراير 2011 إلى حزيران/يونيو 2013، لأنها تشبه شهاً كبيراً المعطيات التي حصلنا عليها من تحقيقنا في جامعة 6 أكتوبر، والتي تم تجميعها خلال ربيع 2012 ولأن جامعة 6 أكتوبر، وإن كانت خاصة، تؤمن الدروس حسب نظام المقررات والمناهج المتبع في النظام العمومي.

«م د ب ت» معهد تدريب للمدرسين وللبحث التربوي اشتمل سنة 2012 على ثمانية أقسام هي أصول التربية، منهجية وضع البرامج (= المقررات الدراسية) والتدريس، علم النفس التربوي، تكنولوجيا التدريس، الإرشاد النفسي، دراسات الطفولة، التعليم العالي والتعليم المستمر، والتربية المختصة. في المعهد، يزاول الطلاب من كليات أخرى، بمن في ذلك طلاب جامعات أخرى، دراسات التخرج في التربية بغية التأهل لإسداء التعليم بوصفهم مدرسين، ومدرسين لذوي الاحتياجات الخاصة، أو للحصول على الماجستير أو الدكتوراه بغية الانخراط في مسار مهني أكاديمي أو لأغراض أخرى. وفضلاً عن ذلك، يوفر «م د ب ت» تدريباً ديداكتيكياً لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، وتدريباً للمدرسين العاملين في المدارس، وتدريباً بيداغوجياً ونفسياً وإرشادياً للأفراد والمؤسسات التي تحتاجه (جامعة القاهرة 2012). كان مخاطبونا في «م د ب ت» أستاذة متقدمة (م د ب ت المتقدم) وعضواً في هيئة التدريس لمستوى الماجستير (م د ب ت شاب)، وهو ذاته طالب دكتوراه في ذات المعهد. وقد اتصل عضو فريقنا البحثي المعنتي بالمتقدمين من خلال شبكته الأكاديمية الشخصية، إذ هو عضو في حركة 9 مارس وكان في ذلك الوقت يعمل في مؤسسة بحثية أخرى تتبع سلطة عمومية. وكانت مواقفه اليسارية - الليبرالية والتزامه الوفي، وإن كان نقدياً، مع مؤسسة خدمة عمومية معروفة إلى هذا الحد أو ذاك من مخاطبيه.

كانت «ك ا ق ع س»، زمن قيامنا بعملنا الميداني وحتى انقلاب تموز/يوليو 2013، موزعة على خمسة أقسام ذات مجالات تركيز مختلفة إضافة إلى سبعة مراكز بحث ذات اهتمامات بحثية مختلفة. قُرِبُ «ك ا ق ع س» من الطبقة السياسية كانت محل تنويه من قبل مستجوبينا في كل محادثة تقريباً أجريناها مع الأساتذة العاملين فيها زمن قيامنا بعملنا الميداني، ذلك أن سياسيين مهمين كانوا قد تلقوا تعليمهم فيها أو أرسلوا أبناءهم للدراسة فيها. وعليه فإن معايير الحرية وجودة التدريس والبحث كانت موضع رقابة أكثر مما كانت في وحدات أخرى من وحدات جامعة القاهرة، ولكن انتقاء أعضاء هيئة التدريس كان كذلك هو أيضاً (El Ghazaly, 2016). مقارنةً بالكليات الأخرى، تؤمّن «ك ا ق ع س» لطلبتها العديد من فرص الممارسة مثل البرامج المخصصة في الألسن الأجنبية، والتدريب ضمن المؤسسات الحكومية، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، وتدريبات المحاكاة على منوال الأمم المتحدة وتدريبات المحاكاة البرلمانية، ومنح دراسية للدراسة بالخارج وغيرها (Sika, 2010) وعلا كبراً في هذا العدد). على أثر الانقلاب، تم تقليص عدد مراكز البحث إلى اثنين، كما تمت مراجعة برامج التدريس في «ك ا ق ع س» تبعاً لطلب سوق الشغل (Ghazaly, 2016). في هذه الكلية سألنا أستاذين متقدمين، أكاديميين راسخين القدم، أحدهما في العلوم السياسية (ك ا ق ع س متقدم 1) والثاني في الإحصاءات السوسولوجية (ك ا ق ع س متقدم 2)، وقد انتميا، مثلهما في ذلك كمثل أستاذي علوم التربية، إلى شبكة اتصالات عضو فريقنا البحثي المعنتي بالمتقدمين. وقد استجوبت أعضاء هيئة التدريس الشبان الثلاثة في «ك ا ق ع س» (ك ا ق ع س شباب 1 و 2 و 3) على هامش المؤتمر الافتتاحي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية الذي انعقد ببيروت من 19 إلى 20 آذار/مارس 2013. كان اثنان منهم قد أنهيا دراستهما منذ زمن قريب آنذاك، وكان أحدهما يدرس في

الولايات المتحدة الأمريكية (ك ا ق ع س شباب 3)، والثانية في «ك ا ق ع س» (ك ا ق ع س شباب 2). أما ثالثة أعضاء هيئة لتدريس الشباب (ك ا ق ع س شباب 1) فقد كانت تدرّس في «ك ا ق ع س» ولمّا تزل تواصل بحوثها للدكتوراه.

في القسم الثاني، أشرح مظاهر الحرية الأكاديمية ذات الدلالة في المحادثات والتحقيقات التي أجرينا. على أثر ذلك، يقدم القسم الثالث المعطيات التي حصلنا عليها وتأويلها مبنياً بالاستناد إلى المواضيع الثلاثة عُنِيَتْ العلاقة بمؤسسات الدولة (إدارة الجامعة وحالة الأمن القائمة في الحرم الجامعي، وقد أسمينا هذا العنصر «عامل الدولة»)، وأثر القوى الدينية في الحياة الأكاديمية («العامل الديني») والعلاقة بين المدرّسين والطلاب. لقد انبثقت هذه المواضيع من المحادثات التي كانت لنا مع أعضاء هيئات التدريس بوصفها المواضيع المهيمنة التي يمكن لنا أن نميّزها، واحداً عن الآخر.

أولاً: الحرية الأكاديمية في مصر قبل 2011

يذكرنا أومليل (1995) وكذا عبد السلام (2015) ألا وجود لحقّ إنسانيّ أو حقّ مدنيّ أو حرّية صريح(ة) ومتفق عليه تحت اسم حرية أكاديمية. حرية الرأي والتعبير مضمّنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UN GA 217 A, 19) كما أن الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع ببحرية بنتائج العلم مطبقاً على النشاط الأكاديمي وكذا مبدأ الملكية الفكرية (الفصل 27)، يقتضي واقعاً ما يقصد على العموم من الحرية الأكاديمية. يميز عبد السلام بين:

- 1 - حرية متابعة الأبحاث والتدريس من دون تضييقات فيما عدا الالتزام بالطرائق العلمية المرعية في القيام بذلك.
- 2 - حرية نشر نتائج الأبحاث مشافهة وفي كتابات منشورة.
- 3 - حرية السعي إلى التبادل مع أكاديميين آخرين، بمن في ذلك من هم خارج الحدود الوطنية.
- 4 - استقلالية المؤسسات الأكاديمية ذاتية حوكمتها.

وعليه فإن الحريات المدنية، ومن بينها الحرية الأكاديمية، عناوين قانونية سلبية في معنى أنها لا تطلب من الحكومة توفير شيء ما، مثل الأموال أو المرافق بل حماية من التدخل الخارجي⁽³⁾. والتزام حكومة بها يعني التزامها بالإحجام عن التدخل في النشاط الأكاديمي ما لم تكن حريات أساس أخرى موضع تهديد، والتزامها بحماية الأنشطة

(3) يلمح كل من أومليل وعبد السلام هما أيضاً إلى محاولات تعريف الحرية الأكاديمية وإعلانها بتفصيل، من قبيل إعلاني ليمبا وكامبالا، وهي محاولات، لا تحقق للأسف تقدماً جوهرياً في فهم المفهوم لأنها تسعى إلى تعريفه بشكل وضعي (positively).

الأكاديمية من تدخل أطراف أخرى. يقول أواميليل: «إن الاستقلال هو إذاً ما ينظر إليه على أنه تحرر لا من رقابة الحكومة فحسب، بل وكذلك من تدخل مختلف مجموعات الضغط في المجتمع».

وحتى إن كان كل منهم في الأكاديمية المصرية (أو أي إطار آخر) موافقاً على هذا الفهم فسوف يكون هناك على الدوام عدد من الأسئلة الحارقة قائماً إزاء تنظيم الحياة الأكاديمية، حيث إن عدداً من الحقوق والحريات التي تنطبق على أي مواطن، ومن ثم تنطبق كذلك على الأساتذة والطلاب من قبيل الحق في الاحتجاج العلني، ... إلخ، يوضع أحياناً تحت عنوان الحرية الأكاديمية ولكنه يمكن أن يكون أحياناً في تنازع معها. يمكن للتظاهرات والإضرابات التي تقام داخل الحرم الجامعية أن تفرض تضييقاً على العمل الأكاديمي الذي يقوم به الطلاب أو الأساتذة ممن لا يتفقون مع انشغالات القائمين بها. وعليه، يكون السؤال إلى أي مدى يمكن السماح بها أو التضييق عليها؟ يتعلق سؤال آخر بالمدى الذي يمكن أن يبلغه تدريس الآراء الأكاديمية ونشرها بوصفها ذلك حتى وإن ثبت أن الزمن قد عفاً عليها، مثل نظرية الخلق. بل إن نظام الحزب الوطني الديمقراطي (في مصر) كان يستخدم خطابي التنوير والأصولية الدينية كليهما (Abaza, 2010) من أجل تبرير سياساته التضييقية، فيما كان للمجموعات الدينية وأفكارها كذلك أثر في وضعية الحرية الأكاديمية في ما لا يحصى من المناسبات (مغيث؛ 2001؛ السيد، 2010؛ Human Rights Watch, 2005).

ينص الدستور المصري لسنة 1971 (في فصوله 47، 49، 54؛ Human Rights Watch, 2005: 16-17) على الحقوق المذكورة أعلاه التي تقتضي الحرية الأكاديمية. ولكن، وفي عام 1981، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ التي علقت العمل بالدستور (Brown [et al.], 2007).

وفي عام 2005، حدّد تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش (ه ر و) (Human Rights Watch, 2005) الدين والجنس وعائلة الرئيس ومحيطه المقرب بوصفها ممنوعات (تابوهات) على الأكاديميا أن تحذرهما وعلى مصالح أمن الدولة من جهة ومنظمات الإسلام السياسي من جهة ثانية أن تحميها⁽⁴⁾. وقد بيّن كل من مكرم عبيد سنة 1995 و«ه ر و» سنة 2005 بفارق عقد بينهما أن الحالة كانت أسوأ كثيراً مما كانت عليه في راهن تقديم التقريرين تباعاً. وعليه فقد كانت الحرية الأكاديمية في حالة تأرجح أشدّ، في ما عدا فترة قصيرة من الحرّية الأكاديمية النسبية عند منتصف السنوات 1970 وإلى حدود تشرين الثاني/نوفمبر 2010 عندما أعلنت المحكمة الإدارية العليا تعيين قسم أمني لكل جامعة عمومية باطلاً قانوناً (Reid, 1990: 215-216). تدريجياً، تحكمت هذه الأجسام في الإجراءات الإدارية والأكاديمية بنسب مختلفة: تعيين العمداء والأساتذة؛ تنظيم الأنشطة

(4) مكرم عبيد (Makram Obeid, 1995). انظر أيضاً (مغيث، 2001) الذي ركز على النشاطات المقامة في الحرم الجامعي بتنظيم من جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجمعيات طلابية إسلامية أخرى على الأخص.

داخل الحرم الجامعي؛ مشاريع البحث والمؤتمرات؛ سفر الأساتذة والطلاب؛ المقررات والتعليمات. ولكن، وعندما لا يتعلق الأمر بما تركز عليه المصالح الأمنية أو المجموعات النشطة ذات التأثير، يكون بمستطاع أعضاء هيئة التدريس أن يضعوا مقرراتهم بطريقة مرنة إلى حد ما، كما بإمكانهم أن يعتمدوا تلك المرونة في اتجاه الاضطلاع بعملهم على أساس معايير متدنية (Geer, 2013). من ناحية أخرى، بيّنت حالتنا نصر حامد أبو زيد وسعد الدين إبراهيم بوضوح أن النظام والمحاكم كانا أحياناً وبصفة مفاجئة حسّاسين تجاه الحدود التي أشرنا إليها (Human Rights Watch, 2005: 45-48 and 75; Abaza, 2010a; Abu Zaid, 1996: 11-16).

فمنذ ثمانينيات القرن الفائت على الأقل، تحركت مجموعات صغيرة من الأساتذة الجامعيين ضد التدخلات غير المراعية للحريات الأكاديمية. وفي واحدة من أواخر تلك الحملات، انتظمت سنة 2005 احتجاجات أولئك الأساتذة في بنية دائمة سميت «حركة 9 مارس» استناداً إلى تاريخ استقالة رئيس جامعة القاهرة (كانت تسمى الجامعة المصرية حينها)، سنة 1932، احتجاجاً على قرار حكومي بإقالة طه حسين من عمادة كلية الآداب. وبفضل تركيزهم على شؤون أكاديمية، وبإصدارهم عرائض باسم المُضامين عليها لا غير، لا باسم المجموعة بأكملها، تمكن أعضاء الحركة من مواصلة نشاطهم حتى 2013. كانت إحدى مطالب المجموعة المتكررة تتمثل برفع حالة الطوارئ الأمنية من الحرم الجامعية، وهو ما رفعت في شأنه دعوى قضائية سنة 2008. وعلى أثر 2011، كانت المجموعة قوة رائدة في الحملة المطالبة بالعودة إلى الانتخابات طريقاً لاعتلاء المناصب القيادية في الجامعة. ومع تشتت عناصرها مؤرّعين على مختلف أنواع الأنشطة الحركية النضالية التي تلت الثورة ومع تصاعد الاستقطاب الثقافي والسياسي على امتداد مصر، بدأت المجموعة في التحلل. أسس الإخوان المسلمون مجموعة بديلة أسموها «أكاديميون من أجل الإصلاح»، وغادر أعضاء آخرون 9 مارس لأنهم كانوا يرغبون في أن يتخذوا موقفاً واضحاً من الإخوان المسلمين. وليست أية واحدة من المجموعتين على قيد الوجود اليوم (Geer, 2013).

ثانياً: عامل الدولة

في بداياته، بدا انفتاح النظام السياسي المصري في 2011 و2012 ذا أثر معتبر في كيفية اتخاذ القرار في جامعة القاهرة. في محاولة منهم لإعادة تركيز الحوكمة الذاتية، ارتجل أساتذة الجامعة انتخابات لمجالسهم وعمدائهم خلال شهر حزيران/يونيو 2011. وفضلاً عن ذلك، تم إحياء النقابة الطلابية التي ظلت تحت السيطرة اليمينية، وذلك منذ الفترة الأخيرة من رئاسة السادات على الأقل (Seth, 2015, Sika, 2010). بانسحاب أمن الدولة من الحرم الجامعية، وتعويضه بمصالح أمنية مدنية، وبخوض الانتخابات الجامعية خلال صائفة 2011، كان مطلبان من المطالب المركزية لحركة 9 مارس مُلبَّين. على أن مجالس أعضاء هيئات التدريس المنتخبة لم تحصل أبداً على اعتراف وزارة التعليم العالي، وهو ما كان يمثل متطلباً قانونياً ضرورياً لتمكينهم من العمل. واقعاً، تمت إعادة الانتخابات

في العام ذاته، واستناداً إلى مخاطبنا المتقدم من «م د ب ت»، تمكن الإطار القديم، إلى هذا الحد أو ذاك، من أن يعيد إنتاج ذاته (انظر أيضاً Geer, 2013). وخلال سنة 2014 تكفلت الحكومة من جديد بانتقاء القيادات الأستاذية والجامعية.

في ما يهم المحتويات الأكاديمية، قالت لنا مستجوبة من «ك ا ق ع س» متحدثّة عمّا قبل 2005، وبينما قالت طالبة في الكلية، إن المواضيع المحليّة قليلاً ما كانت تُطرق في كل العلوم السياسية التي كانت تدرس في جامعة القاهرة. وبدلاً من ذلك كانت المقررات المخصصة للتعلّقات والبحث في «ك ا ق ع س» ذات علاقة بمواضيع إقليمية ودولية.

«قبل 2000، 2003 كانت كل ما هو خارج مصر هو المجال الأساسي في المؤتمرات والأبحاث. نادراً ما كنت تلاقى مثلاً conference أو seminar عن الأحزاب السياسية في مصر، لا actually ما كان في. هي الأحزاب كانت موجودة بس carton ما بتعملش حاجة، هو الحزب الوطني. وحتى (...) الإخوان المسلمين ما بتدناش نحس بيهم قوي غير في 2005 بعد ما خدوا ال88 مقعد في البرلمان، بس قبل كده وجودهم كان وجود ضعيف (...) في الانتخابات والسياسة وكده. فكانت فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتبرئة الإسلام من الإرهاب، كانت دي المواضيع اللي على الساحة، وبعدين حرب العراق كمان كانت شكلت جزء كبير من اهتمامات المصريين لأنه كانت بالنسبة لهم العراق طول عمرها دولة مهمة ودايماً بتحاول إنها تتنافس مع مصر وكده فكان فكرة أن مصر تدخل في الحرب ولألاً، وما ينفعش نحارب مع دولة اسلا.. يعني .. مسلمة زينا والكلام ده ف (...)، كانت دي طبيعة الموضوعات» (شباب ك ا ق ع س 1، صص 6-7).

وعلى الرغم من تقدير الإصلاح الانتخابي لسنة 2005 والتعديلات الدستورية لسنة 2007 على أنهما كانا مجرد واجهة لنظام مبارك حسب العديد من المعلقين (Shahin, 2005; Dunne and Hamzawy, 2008; Brown [et al.], 2007; Koehler, 2008) على النقاشات العمومية تناقصت فعلياً على أثرهما فيما اتسعت الفرص في وجوه أحزاب المعارضة والمنظمات غير الحكومية (Meital, 2006).

وفي ما يهم مناخ الجامعة، عاينت شريكتنا الشابة في الاستجابات داخل «ك ا ق ع س» هذا التغيير حينما كانت طالبة وبعد ذلك حينما صارت طالبة دكتوراه وعضواً بهيئة التدريس: «ابتداءً بقي من 2005 والانتخابات البرلمانية وبعدين 2006 و2007 والكلام على أنه مبارك بقي بتعديلات في الدستور سنة 2005، اللي هو السماح بانتخابات رئاسية في 2005 وبعدين الكلام على أنه تعديل 34 مادة من الدستور والسماح بدور أهم أو أكبر للأحزاب أنه ترشح مرشحها لانتخابات الرئاسة بعد ما كانت باستفتاء، والحديث عن التوريث خلى الناس بقي تثور وترفض التوريث وترفض أنه كل ده يحصل وبعدين إضرابات بقي العمال في المحلة وبعدين حركة 6 أبريل وحركة كفاية وأساتذة الجامعة في حركة استقلال الجامعة. وكل الحاجات دي بقي شكلت اهتمام بقي للشارع ومصر ولأوضاع المواطنين وال Gap الكبير، يعني مصر درجة النمو كانت كبيرة جداً تصل - في بعض التقارير - إلى 5 بالمئة و6 بالمئة، بس الناس في الشارع (Can Not Feel it) يعني (...) أنه داخل المحاضرات حقيقة حتى

في عهد مبارك قبل الثورة، المحاضر كان ممكن يتكلم في أيّ موضوع، كان ممكن بعض المحاضرين يرفضوا المسجل، كانوا يرفضوا أن الطلبة تسجل محاضراتهم، يعني أنا، كان في بعض الأساتذة في قمة الجراءة، وكانوا بيتكلموا ومكانش عندهم مشكلة على الرغم من وجود الأمن داخل الجامعة ساعتها في الوقت ده، قبل ما يطلع قرار في 2010 بإلغاء الحرس الجامعي من الأمن، بس قبل كده كان الدكتاترة مكانش عندهم مشكلة داخل الـ Class» (شباب ك اق ع س 1، ص 7-8، 10-11).

لم تكن التغييرات الجوهرية التي مست حرية التعبير نتيجة من نتائج ثورة كانون الثاني/يناير إذاً، ولكنها طرأت حوالى 2005 على أثر السنوات التي شهدت محاولات النظام استقطاب أحزاب أخرى غير الحزب الوطني الديمقراطي. لقد انتهت الثورة إلى أن جلبت رفعاً كلياً لكل التضييقات، حسب ما قاله لنا عضو هيئة التدريس التي استجوبنا، وعلى الأخص في ما يتعلق بمنصب الرئيس. بطبيعة الحال، وبما أن مبارك كان قد أسقط منذ أكثر من سنة، لم يعد شخصه موضوعاً حساساً زمن إجرائنا الاستجواب. كما أنها قالت إن قضية التوريث كانت محل معالجة مفتوحة ضمن الأكاديميين وفي الوسائط الإخبارية بدءاً من الاحتجاجات التي انتظمت في المحلة الكبرى في 6 نيسان/أبريل 2008 وصولاً إلى 2010. قُبض على الصحفيين ولكن أُطلق سراحهم لاحقاً وتم إصدار قانون يضمن حرية الصحافة. كان تغيير 2011 تدريجياً بالتأكيد على اعتبار عدم حدوث تغييرات قانونية تجبر الحكومة على احترام فعلي للحرية الأكاديمية وحمايتها فعلياً من التدخلات. ومع ذلك، كان من المهم بالنسبة إليها أن صار بمستطاعها، منذ 2005، على الأخص منذ شباط/فبراير 2011 أن تدرّس قضايا فائقة الجدالية في القسم كانت ممنوعات على امتداد دراستها خلال سنيها الأولى قبل التخرج، مثل الأحزاب السياسية والدستور واللاعلاقة الاجتماعية وغيرها (شباب ك اق ع س 1، ص 10-14).

سألته عن الممنوعات المحتمل استمرار تضييقها على العمل الأكاديمي وذكرت لي عدداً من الكلمات الأكثر ترديداً: إسرائيل، سورية، التوريث (مخططات توريث رئاسة الدولة من قبل حسني مبارك لابنه جمال)، تشريعات الأحوال الشخصية، المعتقدات الدينية. أشارت عضو هيئة التدريس الشابة إلى أنها تعتقد أنها مواضيع مشروعة بالنسبة إلى الحكومة وكذا بالنسبة إلى الرأي العام. وإذاً، فإن لا شأن لها بمشكلة الحرية الأكاديمية من منظورها: «هم الحكومة يحترمون الناس. أنا أحترم اختياريك إذا ما أردت ألا تكون صديقاً لإسرائيل. ولكن الحكومة ملزمة بأن تكون لدي علاقة بإسرائيل وأن تكون لي سفارة هناك لأنها مجرد علاقة، هي الأمر هو ذاته، الموقف الرسمي وما يراه الناس على الأرض... هم لا يحبون إسرائيل بسبب قضية فلسطين... وبسبب ما جرى للناس هناك والأطفال الذين أصابتهم إسرائيل وهذه القضية. ولكنني أظن أنه بالنسبة إلى سورية، لا أظن أن ثمة مشكلة بالنسبة

إلى سورية، كما تعلم؟ عدد كبير من الناس يعلمون أن مبارك وبشار لم يكونا صديقين، ما من مشكلة حيال ذلك». (شباب ك اق ع س، ص 15-16)⁽⁵⁾.

على النقيض من ذلك، وصف اثنان من الزملاء المتقدمين من أفراد عيّنتنا المرونة الواسعة إلى حد ما التي كانوا يقومون ضمن حدودها بأنشطتهم الأكاديمية على أنها ظلت ضمن فهم ضمني صامت ومتأرجحة الارتجال إلى هذا الحد أو ذاك من قبل السلطات الحاكمة: عندما يصدّون خطأ أحمر بسبب تغيير السياسات لا تُتبع على الأغلب مقاييس يمكن القبول بها (متقدم ك اق ع س 1، ص 12-15)، يلجؤون أحياناً إلى تغييرات في عناوين المشاريع (ص 12-13) والأحداث (متقدم م ب د ت، ص 6)، أو حتى، في حالة واحدة، إلى تهريب شخص غير مرغوب فيه من قبل السلطات إلى الحرم الجامعي لغرض إلقاء محاضرة (متقدم ك اق ع س 1، ص 9). وقد أقر أحدهم بوضوح أن اختياره (القيام بأعمال) الاختصاص هو الذي كان جزئياً وراء إفلاته من التنازع مع السلطات، وجزئياً كان الفضل في ذلك يعود إلى العلاقة المخصوصة التي تربط «ك اق ع س» مع النظام السياسي: «لقد حظيت باحترام داخل الأجهزة الأمنية ... وأيضاً كل ما يخشى منه الأجهزة الأمنية من ناحية إسرائيل وأمريكا لا علاقة لي به (...) لم أجد أي قيود سواء في الترقية أو السفر للخارج وذلك بسبب أن الجو في الكلية كان يتميز بالهدوء حتى وإن كان بعض عمداء الكلية أشخاص بارزين في الحزب الوطني، فكانوا حريصين كل الحرص على حُسن المعاملة مع زملائهم» (ك اق ع س، متقدم 1، ص 17). على أن نفس هذا الأستاذ قدم حريته في التدريس على أنها غير مضيّق عليها، محاججاً بالأحد أحدى اعتراضاً على حديثه في الماركسية أو نظرية التبعية: «عندما أقوم بالتدريس ليس هناك قيد على ما أقوم بتدريسه وإنما أنا في المحاضرة - أعتقد أنني أنتمي إلى قوى المعارضة بصفة عامة - فأنا لا أستخدم المحاضرة على سبيل المثال للتديد برئيس الجمهورية فهذا خارج الموضوع، ولكني أهتم في المحاضرة بأن أشجع الطلاب على الفكر الناقد، وهذا لا يمنع أنه أحياناً أتعهد أن يصدر عني تعليق كي أنبّه الطلاب على الأوضاع الجارية في مصر، ولكن لا يمكنني أن أخصص المحاضرة كلها حول الأوضاع الجارية في مصر فهذا يعتبر إهدار للموارد يقوّض علي التزاماتي الأكاديمية. وأذكر أنني أول من تحدثت عن نظرية التبعية في الجامعات المصرية، وهذا مرفوض لأنها نظرية تقول إن كل دول الجنوب تابعة لدول الشمال في التخطيط لسياستها. ولم يكن هناك اعتراض، كما أنني درّست الماركسية ولم يكن أيضاً هناك اعتراض، إذن فهناك مساحة من الحرية تابعة للأستاذ الجامعي، والأمر يتوقف على الأستاذ الجامعي في حد ذاته، إنه يستخدم هذه المساحة أم أنه لا يستخدمها». (متقدم ك اق ع س 1، ص 6-7).

(5) خلال محادثتنا كانت مخاطبتنا تنتقل مراوحة بين العربية والإنكليزية وبالعكس. فإذاً هذه الفقرة هي ترجمة من الإنكليزي كانت مستجوبتنا تتكلم فيها في هذا الجزء من المكالمة.

للمرء أن يتساءل إن كانت الماركسية أو نظرية التبعية تمثل تحدياً حقيقياً للسلطات أو للقوى ذات التأثير في المجتمع. ومهما كانت الإجابة، وفي غياب مقاييس قانونية، يبدو أن كلا أستاذنا المتقدم وزميله الشاب يؤولان وضعهما على أساس القيم والمفاهيم التي يستمدانها من خلفيتهما النظرية الشخصية.

سنة 2012، واحدة فواحدة، تمت إعادة تركيز القواعد القديمة التي بدا من الواضح أنها لم تكن محل حماية لصيقة بعد الثورة مباشرة بحيث عاد طلب ترخيص المصلحة الأمنية لإقامة أي نوع من الأنشطة أمراً ضرورياً، سواء أمان الدعوة إلى مؤتمر علمي أم حضوره، ودعوة متحدثين من خارج الحرم الجامعي، والسفر أم تقديم الترشيحات للحصول على تمويل خارجي⁽⁶⁾. وفي آذار/مارس 2013، صدر أمر وزاري جديد يجبر الأساتذة الجامعيين على رفع تقرير عن أنشطتهم، لا إلى أقسامهم فحسب مثلما كانت القاعدة تنص قبل ذلك بل إلى، وزارة التعليم العالي (ك أ ق ع س شاب 1، ص 29). من الواضح، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة (م أ ق م)، وفيما كانت الأحداث تدفع في اتجاه رفع التضييقات عن الرأي العام، كان يبحث بالتوازي عن طرق يديم بها الرقابة على العمل الأكاديمي.

وفضلاً عن وضعية الحرية الأكاديمية في الجامعة، مثلت الفرص الجديدة التي أتت للأحزاب السياسية في حوض غمار سيرورات انتخابات حرة، والجدل الذي قام حول الدستور الجديد، تشجيعاً للكثير من الناس على الجهر بأرائهم علناً من 2011 وإلى حدود بدايات 2013. كانت الأسئلة المتولدة عن هذه السيرورات تجلب الاهتمام العمومي بالخبرة التي لدى العلوم الاجتماعية. وعليه، انشغل بعض أشهر أساتذة العلوم السياسية، وقد أشار أحد أعضاء «ك أ ق ع س» المتقدمين إلى ثلاثة بالاسم، بالكتابة والتحدث عبر وسائل الإعلام الجماهيري أو بالانخراط في العمل السياسي أو الاستشارة السياسية إلى الحد الذي كُفوا فيه عن التدريس (متقدم ك أ ق ع س 1، ص 32). كما كان ثمة طلب مكثف آتٍ من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أيضاً. وفي الصحف والإذاعات، صار بعض من الأساتذة جزءاً من الاستقطاب الجاري حينها حيال الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية. وقد انتقدت محدثتنا الشابة الأكاديميين المعروفين الذين زجوا بأسمائهم في مناصرة/معارضة مواقف من مُسوّدة الدستور التي خيض فيها النقاش سنة 2012 (ك أ ق ع س شاب 1، صص 46-52 وكذلك Schwab, 2014). وبالمقابل رجع بعض الأساتذة الذين كانوا ملتزمين بالعمل السياسي أو الإداري تحت سلطة الحزب الوطني الديمقراطي إلى الخدمة في الجامعة بفعل التطهير الذي استهدف عناصر جهاز الدولة والمنضوين في الحزب.

(6) حسب ملاحظة واحد من مُحكّمي هذا المقال والذي هو من أعضاء هيئة التدريس في جامعة مصرية وخبر كامل المرحلة خبرة مباشرة.

ثالثاً: العامل الديني

على امتداد أواسط السنوات 1970، عندما حاولت حكومة السادات إضفاء الصبغة الليبرالية على مصر اقتصادياً وسياسياً، صارت المجموعات الطلابية وشبكات أعضاء هيئات التدريس من مختلف المنحدرات الإيديولوجية نشطة في الحرم الجامعية وخارجها. وبعد سنة 1977، وعندما منعت أغلب المجموعات مجدداً داخل الحرم الجامعية، كان يسمح للإسلاميين فحسب بالاستمرار في النشاط على افتراض أن نشاطهم كان دينياً لا سياسياً. وقد راقبوا البحث ومحتويات الدرس والنشاط غير التعليمي في الحرم وضغطوا بشدة وأحياناً بعنف في اتجاه فرض الامتثال لما كانوا يعتبرونه مقاييس إسلامية للقبول أو الرفض (مغيث، 2001؛ السيد، 2001؛ Human Rights Watch، 2005).

عند حدّ ما من محادثتي مع طالبة الدكتوراه التي تدرس في ك اق ع س، سألتها عن دور الدين في السياسة والمجتمع ذاكراً عدداً من الكلمات الأكثر تردداً: السلفية، فكرة الدولة الإسلامية أو الدولة الدينية، واقع قصر زواج المسلمة على المسلمين، وضعية البهائيين.... إلخ. وقد أجابت بأن الموضوع ليس مدرجاً في المقرر الدراسي: ليس بفعل أنه ممنوع (تابو) بل بسبب أن الناس في مصر محافظون نوعاً ما وأنهم لا يحبذون مناقشة مثل هذه القضايا (ك اق ع س شباب 1، ص 21-22).

وكان التساؤل حول ما إذا كان على أسس الدولة المصرية وقوانينها أن تكون إسلامية، وما الذي يقتضيه ذلك إن تمّ وعلاقته بالتسبب في انتهاء النقاشات الدستورية إلى طريق مسدودة سنة 2007 (Dunne, Hamzawy 2008) و2012 (Schwab 2014; Leih, Aly 2016). لقد سببت حمولة تلك المناقشات المشحونة بإمكانات إشعال الفتنة والتضييق على الحقوق المدنية والحريات الخوف والإحجام عن التصريح بالمواقف، ومن ثم، والقول بأنه لا يتعلق الأمر بتابو، رغم أن العلوم السياسية كانت تتفادى الموضوع هو قول خلافي بالتأكيد.

أورد مخاطبونا المتقدمون الثلاثة تجارب مختلفة مع التدخلات الدينية في العمل الأكاديمي. وقدّر ثلاثتهم أن مثل هذه التدخلات سوف تتصاعد في الفترة القادمة، على اعتبار ما يبدو من تراخ في التضييق على المجموعات السياسية الإسلامية. أشار أحد متقدمي ك اق ع س إلى أن: «التطوّر يبيح لنا إمكانيةً على الاتجاهين، يعني في تطور في اتجاه سلبي بمعنى أنه بنبتدي أحياناً بيتم... يعني، مقررات الاقتصاد الإسلامي، ال (كلام غير مسموع) السياسية الإسلامية، و.. و.. إلى آخره، ابتدت تدخل في المقررات من قبل الثورة ومرشحة لأنها تتفاقم في المستقبل ...»

المحاور: ومجلس الكلية بيوافق عليها أزي؟

الدكتور: بيوافق عليها لأن القائمين عليها لديهم اتصالات بتجيب مشاريع للكلية بتمول بعض حاجات، ف..يعني، الكلية أو الجامعة أحياناً بتمرر بعض هذه الأمور لأسباب اقتصادية أحياناً ولأسباب..يعني، عدم فتح باب للشقاق والخلاف من جانب آخر، وللأسف الشديد

بتمرّ، وده كان من سنين طويلة قبل الثورة، يعني بيتم تدريجياً وبتزداد بالتدريج وأعتقد إنها مرشحة في المستقبل إنها تزيد». (ك اق ع س متقدم 2، ص 9).

زميلته من كلية التربية، وهي أيضاً من قديمي العهد بجامعة القاهرة، كانت شاهدة على التدخل الديني في الشؤون الأكاديمية: «في تقديم الأبحاث للجان الترقية، قلت مرة عبارة التقديس الديني، أو لا نريد تقديس لأي خطاب فتشطب هذه العبارات من البحث» (م ب د ت، متقدم، ص 12).

متأهلاً كَمَثَل زميلها في «ك اق ع س»، هي تتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه في الفترة القادمة: «وأنا لست متفائلة خيراً بالقادم، فالمنظومة الثقافية ستكون أكثر جموداً ما لم يكن هناك الطريق الثالث، التيار المدني، الليبراليون واليساريون والمدنيون بشكل عام لا بد من أن يكون لهم دور في مقاومة المناخ الجديد الذي سيفرض علينا من الإسلاميين (...). فبالمرجعية الدينية سيحكم من خلال الحرام والحلال وليس من منظومة العقل والمنطق وبالضرورة سيتحلل من الحرية الأكاديمية» (ص 16).

قبل 2011 بزمن ممتد، حث طالب ذو ميول إسلامية أستاذ العلوم السياسية المتقدم الآخر ضمن عينتنا على التدريس في تطابق مع الدوغما الاعتقادية الإسلامية، بل وندد به لأنه لا يفعل ذلك (ك اق ع س متقدم 1، ص 33-35). على أن توقعاته حول العلاقة بالإسلامية كانت أقل سلبية بوضوح من توقعات أقرانه إلى أن تسبب حادث تعرض له خلال شهر آب/ أغسطس 2012، زمناً قصيراً قبل استجوابنا له، في هزّه إلى حدّ ما: «وكنا في الأسبوع السابق ناقش دستور أعدده مجموعة من أساتذة كلية الحقوق ونقدمه للجمعية التاريخية باسم جامعة القاهرة. وبالفعل قمنا بمناقشته وطلبت منا الجمعية التأسيسية مقابلة الأساتذة. وبالفعل أعددنا مؤتمراً الأسبوع السابق وكان يرأسه رئيس جامعة القاهرة وقد ناقشنا موضوع أن مصر لا بد أن تلتزم بالشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وهناك نص المادة الثانية من الدستور وهو أن مصدر التشريع هو مبادئ الشريعة الإسلامية، وكان هناك تساؤل عما إذا كان هناك تعارض بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان فما الحل؟ فأجبت عليهم أنا أنه لا يوجد أي تعارض، فقال واحد منهم كيف وهناك مادة تتيح حرية الزواج وهي تعني زواج المثليين. إذاً فهناك عدم تقبل لرأي الآخر أو أنه هناك عدم تقبل بأن حقوق الإنسان لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية. وبالفعل يوجد بعض المتناقضات ولكنها تعتبر محدودة ومسألة تفسير مثل المساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الأقليات والجزءات البدنية، وحرية الاعتقاد. فقلنا إن حرية الاعتقاد هي مطلقة ولكن الإسلاميين اعترضوا وقالوا إنها للديانات السماوية فقط. فكل ذلك موجود بين الأساتذة وبالتالي فهو موجود بين الطلبة» (ص 33-34).

ثمة إذاً محاولة جادة خيضت في الجامعة لتنظيم مناقشة مفتوحة بين الخبراء ذوي الخلفية في الاختصاصات ذات الصلة حول الصيغة التي يجب أن يكون عليها الدستور، وبالنسبة إلى مخاطبتنا أظهرت هذه الفرصة إلى العلن الخلافات غير القابلة للتسوية التي كانت قد بدت له ذات أهمية أقل لدى مواجهته إياها لدى إنارتها من قبل طالب أو على منابر الوسائط الإعلامية، تلك الخلافات القائمة بين المدافعين عن إسلام سياسي وهم

الموجودون ضمن المشاركين وأولئك الأساتذة الذين ينزعون إلى هذا الحد أو ذاك إلى تفضيل حقوق الإنسان في صيغتها الدولية. وعليه، فهو يعتبر في المقام الأول أن هذه التناقضات «تعتبر محدودة ومسألة تفسير». وعليه، ومن ناحية أخرى، ثمة قيم غير قابلة للمفاوضة بالنسبة إليه وكذا بالنسبة إلى من يتبنون آراءه وهم يرغبون في جعلها أكثر رسوخاً في الدستور الجديد؛ ذلك أن: «حرية الاعتقاد مطلقة». لا يبدو أن مخاطبنا، وهو عضو في حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات ومساند صريح لحقوق الإنسان والديمقراطية بما تعنيهما الكلمتان، توقع ظهور مواقف إقصائية مثل التي يتجرأ زملاؤه الإسلاميون على إعلانها بين الأساتذة. ولكن، فضلاً عن المعدات الأيديولوجية ذات الوزن المعبر إلى حد ما، تشير الملاحظات الأخرى التي أدلى بها الأستاذان المتقدمان الآخرن إلى أن الإسلام السياسي متجذر الوجود أيضاً في هياكل صنع القرار في جامعة القاهرة تلك التي لها علاقة بالتمويل والمشاركة في تطوير المقررات وفي تقييم الأداء البحثي.

رابعاً: علاقات الأساتذة - الطلبة

صارت التعليمات في جامعة القاهرة أكثر تمركزاً حول الطالب عقب ثورة يناير، على ما نقله لنا مخاطبنا الشاب من «م د ب ت» ساخرًا: «النهارده بعد الثورة خصوصاً أصبح الحوار والمناقشة هو الأساس في كل حاجة. الطالب أصبح له رأي كبير جداً، هو اللي أصبح المحور وهو اللي أصبح النشاط. كان الكلام ده بندرسه ككلام وطرق نظرية يمكن قبل الثورة. (...) يعني أنا شايف إن على أيامي (حصل على الماجستير في سنة 2009 - ي. ك.) بدل ما كنت أنا طالب مستمع جيد، النهارده أصبحت وأنا معلم أصبحت أيضاً مستمع جيد للطلبة، أصبحت أنا اللي بناقشهم بقدر الـ 10 بالمئة أو الـ 20 بالمئة والـ 80 بالمئة معاهم هم. لكن حالياً أصبح الكلام ده يفعل ... يعني نسبة الـ 10 بالمئة اللي كانت قبل الثورة بتدي للطلاب حق إنه يتناقش ويتكلم ويقول رأيه ده كان الـ 10 بالمئة والـ 90 بالمئة ده الكتاب خده واحفظه ورجعوهولي تاني في الامتحان». (م د ب ت شاب، صص 4-5). كما أن شابة عضواً في هيئة تدريس «ك اق ع س» ذكرت أن العلاقات طالب/أستاذ لا تشغل بالهرمية التي كانت عليها عندما كانت هي طالبة. ففيما كانت هي على الدوام تتردد في مطالبة الأساتذة بشرح ما كانوا يدرسونه، يتجرأ الطلبة الآن على السؤال بحرية عندما لا تكون الشروح وافية المساعدة لهم على فهم شيء ما (ك اق ع س شاب 2).

تناسباً مع ذلك، وبالنسبة إلى الطلاب، صار تنوع الأفكار أكثر قبولاً بعد الثورة عما كان قبلها: فمن بين 104 طلاب مستجوبين في «م د ب ت وك اق ع س»، وافق 40 (38 بالمئة) على القول إن أغلب أساتذتهم كانوا قبل الثورة «يشجعون على اختلاف الآراء واحترام رأي الآخر» فيما وافق 72 (69.2 بالمئة) على القول إن الأساتذة يفعلون ذلك بعد 2011. ومثلاً بمثل، وافق 48 منهم (46.2 بالمئة) على القول إن الأساتذة كانوا قبل 2011 يشجعون الطلاب على «البحث عن وجهات نظر غير تلك التي يعرضها الكتاب المعتمد» فيما رأى، ومرة أخرى، 72 من مجموع المستجوبين أن الأساتذة يفعلون ذلك منذ 2011.

بل إن 8 من مجموع المستجوبين (7.7 بالمئة) ذكروا أنهم انتقدوا أستاذاً قبل 2011، في حين صرح 24 منهم (23.1 بالمئة) أنهم فعلوا ذلك منذ 2011. وأثارت الأستاذة المساعدة الشابة في «ك ا ق ع س» انشغالها من كون الطلبة ينزعون نحو ممارسة الضغط على أساتذتهم وهو ما لا يُقصد به على الدوام تجويد العمل الأكاديمي بل التخفيف من مقاييس تقييم أدائهم⁽⁷⁾. وعندما يتم التعبير عن الاحتجاج علناً، تسارع الوسائط الإعلامية إلى الاصطفاف معه. وعليه صارت إدارة الجامعة تنزع إلى أن تُسايروهم حتى تهدئ من توتر الوضعية وهو ما جعلها تشعر وكأنها بين المطرقة والسندان (ك ا ق ع س شابة 2، وكذلك ك ا ق ع س شاب 3).

وباعتبار أن الزميل الشاب من «م د ب ت» كان يؤمن دروساً لطلبة الدراسات العليا فيمكن لنا أن نعتبر أن تقديره لنسبة خطاب الطلاب إلى خطاب الأساتذة مناسب. ولكن عضو هيئة التدريس هذا ذاته قال إن طلبة الدراسات العليا هؤلاء كانوا يتوقعون منه، كما كانوا يتوقعون من زملائه، أن يسمي لهم كتاباً دراسياً يمكنهم من التهيؤ لامتحان القبول. وكانوا نافرين من قبول جرد قائمة من الآداب البحثية ذات الصلة كان قد طلب منهم أن يُعدّوها هم أنفسهم. ومما يلاحظ أن ما لا يتجاوز 56 (53.8 بالمئة) من كلية جامعة القاهرة المستجوبين وافقوا على القول إن غالب الأساتذة «يجبرونهم على التقيد بكتاب مدرسي واحد» قبل 2011، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 64 (61.4 بالمئة) في ما يهّم ما بعد 2011. ومهما كان السبب الرئيس في هذا الارتفاع فإن المواقف التي تروج بين الطلبة من مثل ذلك الذي أشار إليه عضو هيئة التدريس في «م د ب ت» ساعد عليه⁽⁸⁾.

وبالتناسب مع ذلك، يرى مخاطبونا في المحادثات من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة أن الطلبة لم يكونوا تواقين إلى طيف واسع من الخيارات والأنشطة. وقد ذكر أحدهم أنه كان عليه على امتداد الدروس التي كان يلقيها في قسم المعالجة الحاسوبية للعلوم الاجتماعية في «ك ا ق ع س» والتي كثيراً ما كانت تتوجه إلى قضايا تتعلق بالأثر الاجتماعي للوسائط الإعلامية الجديدة، أن يراعي الكثير من الحساسية حتى لا يصدم تصور الطلبة للشرعية⁽⁹⁾.

(7) كما أن احتجاجات الطلبة في بقية الجامعات التي حققنا فيها في مصر على إدارة الجامعة، على ما روي لنا أثناء المحادثات مع أعضاء هيئة التدريس، لم تسع إلى إدخال تحسينات على ما يهّم للحرية الأكاديمية بل إلى الإبقاء على رسوم الدراسة منخفضة (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، وعلى جعل التحضير للامتحان أكثر يسراً وعلى تجهيز حافلة نقل الطلبة بالتكييف (جامعة 6 أكتوبر).

(8) من المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة بدت معكوسة في حالة 92 طالباً من الجامعة الأمريكية بالقاهرة الذين سألناهم نفس السؤال: ومن بين مجموعهم قال 24 (26.1 بالمئة) أنهم حدد لهم كتاب مدرسي من قبل أغلب أساتذتهم قبل 2011 في حين عاش 12 (13 بالمئة) منهم نفس التجربة بعد 2011. وأظهرت نتائج التحقيق مع طلبة جامعة 6 أكتوبر أنها مماثلة لتلك التي تحصلنا عليها في جامعة القاهرة. وعلى الرغم من كونها جامعة خاصة، فإن جامعة 6 أكتوبر مجبرة على اتباع مقررات الجامعات العمومية والترتيبات السارية فيها.

(9) ك ا ق ع س متقدم 2 وكذلك (Human Rights Watch, 2005: 69-77).

ويرى نفس الأستاذ أنه لم يكن ثمة تدخل من أية جهة في ما يهم اختيار المواضيع لبحوث ما بعد التخرج وإن كان الاهتمام البحثي للأستاذ المؤطر والملح البحثي الكلي للقسم يؤثر أحياناً في الاتفاق بين الطالب/ة ومؤطره/ا (ك اق ع س متقدم 2، صص 19-20). وقالت زميلته من «م د ب ت» أنها كانت تجد نفسها مدعوة إلى بذل جهد حتى يكون الطلبة على وعي بأرائهم حيال اختيار موضوع لبحث ما بعد التخرج (م د ب ت متقدم، ص 10). استبعاداً لذلك، هي لا تعتبر أن طلبة جامعة القاهرة وخريجها في قلب السيرورة الثورية: «في كليات التربية نرى أن بها عيوب من بينها غير سوء المناهج أنهم يعدوا مدرسين مقهورين ومدرسين غير قادرين على المشاركة على أي مستوى وخالفين الفكر من أي ثقافة سياسية أو مجتمعية وبالتالي فأضعف فئة في المجتمع هم من كان عليهم أن يلعبوا دور قوى حتى حين قامت الثورة بدايتها لم تكن الشباب خريجي المدارس والجامعات الحكومية ولكن كان شباب مؤهل سواء عبر أهاليهم أو جامعات خاصة أو مشاريع خاصة أو أهاليهم مسيئين، ولكن من انضموا للثورة فيما بعد فلا يملكون الوعي الكافي، مما أدى لحالة اللخبطة وعدم وجود قيادة» (ص 5).

كان الطلبة معلنو الانتماء الإسلامي، الذين يوغلون في نقد أساتذتهم أو حتى في لعنهم، أقلية ضمن طلبة جامعة القاهرة وربما لا يزالون كذلك أيضاً بعد شباط/فبري 2011. ولكن هذه القلة لها من دون شك أثر معتبر في سلوك زملائهم من الطلبة ومواقفهم على اعتبار أن مواقف أفرادها أكثر وضوحاً في الصياغة مقارنة بمواقف العديد من أقرانهم الأقل تديناً أو تسيئاً. وربما كان العامل الآخر الذي يزيد من أثرهم هو ميلهم إلى العنف وإلى التعريض وأنه بمقدورهم في غالب الأحيان التعويل على دعم الحكومة (مغيث 2001؛ HRW، 2005، 69-77).

إجمالاً، لا يتّجه طلبة الكليتين اللتين أخضعنا للدراسة، وبالاستناد إلى تصورهم لأساتذتهم، في ما يلحّ عليهم مباشرة نحو الحرية الأكاديمية، بل إن البعض منهم، وبدلاً من ذلك، يدفع في اتجاه الحد منها على أسس دينية. ومن المفهوم إذاً، وفي مثل هذا الوضع، ألا يشعر الأساتذة بالحماسة في دعم النشاط الهادف إلى تغيير سياسي جوهري أو تصدره، حتى وإن تماهوا مع المفاهيم السياسية التي تطالب به. ويصح ذلك على الأخص عندما يتم تمثيل التضييق على أنها غير ذات أهمية أو مرنة التطبيق كما كان عليه الأمر خلال سني مبارك الأخيرة.

خامساً: خواتم

على الرغم من قلة عدد الأمثلة في هذا المقال، فقد صار طيف ممتد من المواقف تجاه الحرية الأكاديمية مرئياً. وهي مواقف مختلفة عن المفاهيم القانونية التي أجملها أومليل وعبد السلام، والتي تشكل التصورات المسبقة المهيمنة ضمن فريقنا. في العديد من المستويات كانت ممارسات مخاطبينا تتحرك إلى هذا الحد أو ذاك ضمن مجال ما كان

مسموحاً به منذ 2005. ثم كانت ثمة أوضاع وجد فيه مخاطبونا المتقدمون بعض الفخر في تجاوز تلك الحدود من خلال ما يمكن تسميته «المقاومة السلمية» أو العصيان المدني. أخيراً، وإن لم يكن في متناول أيدينا مباشرة، لاح الموقف الإسلامي من خلال المحادثة، التي شارك فيها أحد مخاطبيننا، على أنه معارضة واضحة لمفهوم الحريات الفردية.

وبقدر ما كانت كل هذه المجموعات نقدية تجاه نظام مبارك، ظل أفرادها موظفي دولة يمارسون ضمن تخوم ضمنية من الفرص والإكراهات. مع الثورة، أخذت هذه التخوم، وحدود الحرية الأكاديمية، والحرية عامة، في التحلل، فوجبت إعادة التفاوض في شأنها. وفي غياب ممارسة مترسخة ضمنية أو معلنة، صارت المفاهيم المجردة الآن مطلوبة بغية التوافق على ممارسة جديدة. وقد أدت حالة إعادة التفاوض هذه إلى إظهار الخلافات الجوهرية بين الليبراليين والإسلاميين، وقد كانوا قبل ذلك متّحدين في مقاومة تدخل الدولة (Geer, 2013).

وباعتبار ثورة جانفي نقطة تحول في علاقات الدولة - المجتمع، كان توقعنا بأن نشهد تحولات جوهرية تمس بالجامعة لدى اندلاعها. ولكننا، وبالأستناد إلى محتويات التدريس والبحث، وجدنا أنها تغيرات أكثر تدريجية. واقعاً، كان أقصى حدّ تحرّر يمكن أن يمس حرية أعضاء هيئة التدريس من غير ذوي الميل الإسلامي قد نبيلٌ بعدُ على الأغلب قبل الثورة. سنة أو سنتين على أثر ثورة يناير، وباعتبار بدايته التي كانت قد حصلت بعد سنة 2005، امتد شمول الحرية الأكاديمية في مصر امتداداً ملموساً مقارنة بالوضعية التي كانت خلال السنوات 1990 وأولى السنوات 2000. وبالتوازي مع خوض البلد نقاشاً ضارياً حول الدستور وعدم استقرار الكثير من المسائل، لم يتبع هذا الانفتاح ما انتظر أن يخضع له من قواعد مفهومة تلزم سلطات الدولة ولوبيات المجموعات سواء بسواء، في ما عدا حكم المحكمة الإدارية العليا القاضي بسحب أمن الدولة من الحرم الجامعية. وبينما كنا نتابع إنجاز مشروعنا خلال 2012 و2013 كانت الأوضاع الجامعية، ولأسباب متنوعة، تعود إلى هذا الحد أو ذاك إلى وضع ما قبل الثورة.

يبدو واقعياً الافتراضُ القائل إن الوسائط الإعلامية الجديدة أكسبت الثورة زخماً كان لا يمكن أن يستدام فكرياً ومؤسسياً. لقد حاجج حافظ (Hafez, 2016) بأن ليس بمستطاع حركة مدنية تفتقر إلى حجم أدنى من المواطنين المنخرطين في مؤسسات مثل الأحزاب والجمعيات أن تؤثر في تصميم سياسي، وإن كان تعداد جمهورها بالملايين. وقد جعل انتصار الأحزاب الإسلامية الكاسح في الانتخابات البرلمانية التقيض هو الصحيح، ذلك أنها بنّت أفكارها ومؤسساتها في الجامعات وفي غيرها على امتداد عقود ووجدتها في الموقع المناسب للتعبئة واستدامة الدعم حينما كانت الفرصة في متناول أيديها.

قد تفسر الوضعية القانونية للحرية الأكاديمية التي ظلت في مصر مبهمّة على امتداد عقود السبب الذي يجعل التمييز الدقيق بين الحرية الأكاديمية بوصفها عنواناً قانونياً ومدى الفعل الذي كان على الأغلب عشوائياً ولكنه كاف، تمييزاً على قدر من الأهمية بالنسبة إلى العديد من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وبدا أن الأساتذة المتقدمين على الأخص ضمن

مخاطبينا متأقلين مع مواكبة مدى محدود من تلك الحرية يمكن لهم أن يوسعوه بفضل رأسمالهم الاجتماعي، أي علاقاتهم ضمن الإدارة والجهاز الأمني وتجربتهم في التحايل على تدخلاتهما. ومع القوة الساحقة التي للقوى الإسلامية التي صارت مرئية بعد الثورات، بدا أن الحدود السابقة الموضوعية في وجه الحرية الأكاديمية والحرية عامة قابلة للاحتمال. على نقيضهم، يتمثل زملاؤهم الإسلاميون حقوق الإنسان الدولية، ومنها يمكن أن تشتق الحرية الأكاديمية، على أنها عناوين قانونية أساسية وغير قابلة للمفاوضة، ومن ثم يرفضونها لأنها تتعارض مع المبادئ الإسلامية.

ومع احتمال وصول هؤلاء بما لهم من وضوح الرؤية إلى السلطة، حائزين 65 بالمئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، من المفهوم أن يذكر مخاطبونا زبونية فترة مبارك بثغراتها العديدة على أنها قابلة للاحتمال بل مريحة. لقد حاجج مولر - بولينغ (Müller-Böling, 2000) بأن استقلال مؤسسة يمكن أن يشتغل على النقيض من استقلال الأفراد المكونين لها. وهذا هو على ما يبدو ما يخشاه مخاطبو استجواباتنا، أي أن يكون انفتاح الهياكل الأكاديمية منفذاً للقوى الإسلامية تفرض من خلاله تضييقاتها المناهضة للحرية. بوعي أو من دونه، يلمس الأساتذة المتقدمون الذين استجبونا أن الشكل التسلطي للحكومة مرتهن بحالة المجتمع، وفيها للدين تأثير بالغ. وفيما كانت تحاول أن تحتوي الإسلام السياسي، كانت التسلطية المصرية في ذات الآن في تشابك معه فكراً وشخصياً، مثلما أظهرته انتصارات الإسلام السياسي على الحريات المدنية خلال فترة مبارك. وقد بدا بوضوح أن آفاق ما بعد الثورة بالنسبة إلى مخاطبينا المتقدمين ذات خصائص جديدة ومرعبة.

التحول الكمي في تمثل الحرية الأكاديمية في صفوف الطلاب ذو دلالة في اقترانه بكون التغيرات الجوهرية في ما يهتم محتويات التدريس وبحوث ما بعد التخرج تعود بدهاء إلى سنوات ما قبل الثورة. وقد يعني تأويل ملائم لذلك أن اهتمام أعضاء هيئة التدريس كان موجهاً أكثر إلى محتويات الدرس في حين صاروا بأثر من الثورة أكثر تشجعاً على تغيير بعض الإجراءات من قبيل المزيد من النقاش والجدل المفتوح خلال الدرس. على أن ظاهرة توقّع طلبة الدراسات العليا في جامعة القاهرة معرفة جاهزة يأتيهم أساتذتهم، من قبيل الكتب المدرسية، والحصول عليها في حين يتدرج أقرانهم في الجامعة الأمريكية بالقاهرة نحو عدم اعتمادها، ظاهرة تدعم إلى حد ما الملاحظة التي أوردتها أستاذة علوم التربية المتقدم قائلة إن طلبة جامعة القاهرة لم يكونوا على الأغلب ضمن طلائع الثورة. بدلاً من ذلك، كانت ثمة أوضاع كان فيها للطلاب تصور للخدمات على أنها حقوق لهم لا يمكن ضمانها من قبل الدولة بل هي في الحقيقة مرتهنة بقدرة الجامعة وهيئة التدريس فيها وعلى تلاؤمهما مع هذا التصور. وقد لا يكون الخلط الذي لدى الطلاب بين الحقوق المدنية والخدمات التي يمكن أو لا يمكن للجامعة (أو أية مؤسسة عمومية) أن تكفلها آخر العوامل التي عرقلت للثورة زخمها. وذلك بالتأكيد أيضاً نتيجة عقود من الممارسة الممتدة من المعالجة الضمنية على الأغلب لحدود الحرية الأكاديمية.

المراجع

- جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية (2012). دليل الطالب للدبلومات العامة والمهنية والخاصة في التربية للعام الجامعي، 2012-2013.
- السيد، رضوان (2010). «الأيدولوجي والمعرفي في تحقيقات التراث العربي وقراءاته». *المستقبل العربي*: السنة 33، العدد 381، تشرين الثاني/نوفمبر، ص 104-128.
- عبد السلام، محمد (2015). «مفهوم الحرية الأكاديمية: قراءة نقدية في المواثيق والإعلانات الدولية». مؤسسة حرية الفكر والتعبير. <<http://afteegypt.org/uncategorized/2015/07/12/10517-afteegypt.html>> (accessed on 29 September 2016).
- مغيث، كمال (2001). «التعليم وتطوير الخطاب الديني». مجلة الديمقراطية (القاهرة): السنة 2، العدد 8، ص 77-86.
- Abaza, Mona (2010). «Social Sciences in Egypt: The Swinging Pendulum between Commodification and Criminalization.» in: Michael Burawoy, M. K. M. Chang, and M. F. Hsieh (eds.). *Facing an Unequal World: Challenges for a Global Sociology, Vol. 1: Introduction Latin America and Africa*. Taipei: Academica Sinica, pp. 187-211.
- Abaza, Mona (2010). «The Trafficking with Tanwir (Enlightenment).» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*: vol. 30, no. 1: pp. 32-46.
- Abaza, Mona (2011). «Academic Tourists Sight-Seeing the Arab Spring.» *Al-Ahram Online*: September 26.
- Abu Zaid, Nasr Hamid (1996). *Islam und Politik. Kritik des religiösen Diskurses*. Frankfurt am Main: dipa.
- Barbin, Jérónimo (2011). «Die unbemerkte Revolution. Der arabische Frühling kam überraschend-aber nicht für die Demographen der arabischen Gesellschaften.» in *Süddeutsche Zeitung*, 15 July, p. 11.
- Brown, Nathan, Michael Dunne and Amr Hamzawy (2007). *Egypt's Controversial Constitutional Amendments. A Textual Analysis*. Cairo: Carnegie Endowment for International Peace.
- Dunne, Michael and Amr Hamzawy (2008). «The Ups and Downs of Political Reform in Egypt.» in: Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso (eds.). *Beyond the Facade: Political Reform in the Arab World*. Cairo: Carnegie Endowment for International Peace, pp. 17-43.
- El Ghazaly, Hend (2016). «Is There a Civic Learning Environment within the Faculty of Economics and Political Science in Cairo University?.» paper presented at: Conference «Civic Role of Arab Universities», Beirut, 22 April.
- Emerson, Michael (ed.) (2005). *Democratisation in the European Neighbourhood*. Brussels: Centre for European Policy Studies.
- Galal, Ahmed (2008). *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Geer, Benjamin (2013). «Autonomy and Symbolic Capital in an Academic Social Movement: The March 9 Group in Egypt.» *European Journal of Turkish Studies*: vol. 17: pp. 2-19.
- Hafez, Kai (2016). «Opportunity Structures and «Counter Politics» Reconsidered: Why Social Movements and Social Media Failed in Egypt.» *Orient-Institut Studies* 4, accessed on 24 May 2017.
- Hoffman, Michael, and Amaney Jamal (2012). «The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities.» *Middle East Law and Governance*: vol. 4, no. 1, pp. 168-188.

- Human Rights Watch (2005). «Reading between the «Red Lines»: The Repression of Academic Freedom in Egyptian Universities.» *Human Rights Watch*: vol. 17, no. 6.
- Koehler, Kevin (2008). «Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms of Rule.» *Democratization*: vol. 15, no. 5, pp. 974-990.
- Kohstall, Florian (2011). «A New Window for Academic Freedom in Egypt.» Open Democracy, 14 March, <<http://www.opendemocracy.net/florian-kohstall/new-window-for-academic-freedom-in-egypt>>, accessed on 17 March 2011.
- Kohstall, Florian (2014). «From Reform to Resistance: Universities and Student Mobilisation in Egypt and Morocco before and after the Arab Uprisings.» *British journal of Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 1, pp. 59-73.
- Leih, Nadia and Hend Aly (2016). «Public Debate or Power Play? Reflections on Egypt's 2012 Constitution in the Transitional Period.» *Orient-Institut Studies*: vol. 4, accessed on 24 May 2017.
- Makram Obeid, Mona (1995). «Academic Freedom in Egypt: Past and Present.» paper presented at: Academic Freedom in Arab Universities, ATF Seminar, Amman, 27-28 September 1994, edited by Ali Oumlil. Amman: Arab Thought Forum, pp. 35-43.
- Meital, Yoram (2006). «The Struggle over Political Order in Egypt: The 2005 Elections.» *The Middle East Journal*: vol. 60, no. 2, pp. 257-279.
- Müller-Böling, Detlef (2000). *Die entfesselte Hochschule*. Gütersloh: Bertelsmann.
- Oumlil, Ali (1995). «Chapter 1: Academic Freedom and International Conventions.» in Ali Oumlil (ed.). *Academic freedom in Arab Universities*. ATF seminar. Amman, 27-28 September 1994. Amman: Arab Thought Forum, pp. 11-19.
- Reid, Donald M. (1990). *Cairo University and the Making of Modern Egypt*. New York: Cambridge University Press (Cambridge Middle East library; 23)
- Schwab, Regine (2014). «De-constitutionalising the Egyptian Constitution.» paper presented at: *Arab Revolutions and Beyond: Change and Persistence: Proceedings of the International Conference, Tunis, 12 - 13 November 2013*. Edited by Ola el Khawaga, Cilja Harders and Amal Hamada. Berlin: Freie Universität Berlin, pp. 179-192.
- Seth, Amanda Tho (2015). *Zwischen Demokratisierung und Gewalt: Universitäten in Nordafrika seit 2011*. GIGA Focus 7. Hamburg: German Institute for Global and Area Studies.
- Shahin, Emad el-Din (2005). «Egypt's Moment of Reform: A Reality or an Illusion.» in: Michael Emerson (ed.). *Democratisation in the European Neighbourhood*. Brussels: Centre for European Policy Studies.
- Sika, Nadine (2010). «Private Universities in Egypt: Are they Venues for Democratic Attitudes and Behavior?.» in: *Towards an Arab Higher Education Space: International Challenges and Societal Responsibilities: Proceedings of the Arab Regional Conference on Higher Education*. Cairo, 31 May, 1-2 June 2009. Edited by Bechir Lamine. Beirut: UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, pp. 679-694.
- Wheeler, Deborah (2005). «Digital Politics Meets Authoritarianism in the Arab World: Results Still Emerging from Internet Cafes and Beyond.» *Conference Papers - American Political Science Association*, p. 1.